

هي يعود على الأوكاف مفعول وأوكره مفعول
 على موزة والتقدير اجعل عملنا كالمنا وثابتا
 لأن في انكسر سواجا نكسر في حال كونها مفردة او مكررة
 والمعنى ان عملنا انكسرت الهمزة وهو المنصب
 للاسم والرفع للغير فيما تقدم يجعل ثابتا لأن هذه
 التي لشيء الجنس لكن بغيره ان يكون ذكر العمل
 اثبات لها في نكرة لا في معرفة وفي ان عملت عمل
 ان كمن ليس عملها عاما للمعرفة وانكسر كهي جبل
 خاصا بالنكرة سواكرت ام لم نكر لئلا تشمل هذه
 العمل الأيسر وط ثمانية اربعة خاصة بها واثنان
 بلها واثنان غيرهما فالاربعة الخاصة بالاسم
 تكون نافية وان يكون منها الجنس اي حكم خبرها
 عنه وان يكون غيرا لئلا تنصا غير محتمل لشيء
 غيرم وان لا يدخل في جملها الا في موقرك حيث
 بل زاد والخاصات بكسما ان يكون نكرة وان
 لا يفصل بينها وبينه والخاصات بالجنس ان يكون
 نكرة ايضا كالأسم نحو لا غلام من سفر حاضر وان يكون
 متاخرا عن الاسم ولو كان ظرفا وخارا او مجرورا
 لضعف الاسير ذكر المص ويشتبه اليه بقوله فيما
 سياتي وبعد ذلك الخبر اذكر اقصه والذين لشيء
 من كل من هنا شروط اربعة ان كان الأول

من الأربعة الكافية فيها وأشار انما بقوله لان
 المراد لا الثمانية للجنس اي حكم خبرها عنه بشرط
 في الاسم بشرط في الخبر وهو انكسر لها وأشار لئلا
 بقوله في نكرة وسياتي بشرط لا علمت
 وهذا الذي لشيء الجنس اي بغير حكم الخبر عنه اي
 الجنس وهذا الامر الكلي اعلمت بغيره عن افراد
 فعملها لشيء الجنس على هذا فيه تسمية بالتقدم وقوله
 الجنس اي جنس لها من حيث اتصافه بالخبر فالنفي
 الخبر لا الاسم اي حكم عن هذا الجنس وليس
 يكن الاسم منفيا لأن النفي للنسب لا لذوات كما
 تقدم وفي بعض النسخ وهي لا انما بالثابت لا بانكسر
 وقد يقال انما باعتبار كون الخبر موصفا للنفي
 تصديقا للتصنيف اي التصديق الغير المحتمل لشيء
 اخر وقوله على اشتقاق النفي للجنس كله اي لاشتقاق
 النفي لحكم خبرها عن جنس لها المستلزم للنفي
 ذكر عن افراد ذكر الجنس التي من جملتها اسمها فيلزم
 من نفيه عن جنسه نفيه عنه لكونه وادامت
 اوارده وسندرجا تحتها اذ يجعل نفي الواحد اعم
 هذا علمه لقوله فاتها ليست امر والمراد بغير الواحد
 اي بغير حكم الخبر عن الواحد اي الفرد لا عن جنسه
 وقوله ونفي الجنس اي حكم خبر عن جنس الاسم كما تقدم

من